العرب
الخميس 2021/10/21
السنة 44 العدد 12216

مقتدى الصدر أمام فوز بطعم الهزيمة

القوى الموالية لإيران تكبّل التيار الصدري بخيارات أحلاها مرّ

يواجه التيار الصدري وضعا صعبا، لا يملك معه الكثير من أوراق القوة لتجسيد فوزه في الانتخابات التشريعية في العراق على الأرض. ونجحت القوى المقابلة الموالية لإيران حتى الآن في حشر التيار في زاوية ضيقة لا يستطيع من خلالها سوى التنازل للبقاء داخل هيكل السلطة، أو السير في خيار المعارضة المكلف.

بغداد - تحوّل الفوز الذي حققه التيار الصدري في الانتخابات التشريعية التي جرت في العراق في وقت سابق من الشهر الجاري إلى مأزق حقيقي بالنسبة إلى زعيمه رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، حيث يبدو فوزا بلا مخرج.

وعلى الرغم من أن الصدر كان يستعد لهذا الانتصار ويعلن مسبقا أنه سوف يحصل عليه، إلا أنه لا يعرف الآن ماذا يمكنه أن يفعل به. فهو لا يكفي لتشكيل أغلبية برلمانية، ويهدده صداع الجماعات الولائية، ويجد نفسه معزولا من التيارات الأخرى التي تميل إلى الرهان على تحالفها مع إيران، وفي خضم ذلك لا يبدو أن خطابه الشعبوي سيسعفه هذه المرة.

> **مقتدى الصدر لن يتمكن من الذهاب بعيدا بعدد المقاعد التي فاز بها تياره في الانتخابات التشريعية والبالغة 73 مقعدا**

وشكل الولائيون (القوى الموالية لإيران)، مثل "حزب الدعوة" الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، وتيار "الفتح" الذي يقوده هادي العامري، تنسيقية ضمنت لنفسها حتى الآن أن تكون هي "الكتلة الأكبر" في البرلمان.

ويقول مراقبون إن كل غاية الضجيج الذي تثيره الجماعات المسلحة المدعومة إيرانيا، مثل "حزب الله العراقي" و"عصائب أهل الحق"، بشأن تزوير الانتخابات والتهديد بمحاكمة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، ليست إلا محاولة لإبعاد الصدر عن أن يكون اللاعب الأول.

ويشير المراقبون إلى أن الضجيج المفتعل من قبل تلك الجماعات سوف يهدأ حالما تستقر الأمور بيد نوري المالكي، فعند تلك الساعة لن تكون الانتخابات مزورة، ولن يعود من الضروري محاكمة الكاظمي بتهمة الخيانة العظمى.

وتعكس المؤشرات على الأرض أن الصدر لن يتمكن من الذهاب بعيدا بعدد المقاعد التي فاز بها تياره والبالغة 73 مقعدا، فالكتلة السنية التي يقودها رئيس مجلس النواب السابق محمد الحلبوسي (37 مقعدا) تنتظر اتفاق الأطراف الشيعية لتحديد موقفها، بينما كتلة رجل الأعمال خميس الخنجر (12 مقعدا) انحازت مسبقا الى كتلة الفتح التي تضم الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران.

وبات من المرجح أن تذهب الكتلة الكردية (58 مقعدا) هي الأخرى لدعم حلفاء إيران لاسيما مع الإغراءات الاستثمارية التي قدمتها قطر لإقليم كردستان. وهو ما يعني أن فوز التيار الصدري أصبح بالنسبة إلى الصدر مشكلة أكثر مما هو مكسب.

وأصدر الصدر قرارا بتعيين مجلس "لإدارة مشروع البنيان المرصوص" برئاسة الشيخ محمد العبودي "لكي يقوموا بوجباتهم إزاء الجميع بالعدل أو المساواة وبتفعيله من الناحية الإنسانية والشعبية والاجتماعية والعقائدية والدينية، بل وعلى كافة الأصعدة، كالعشائرية والمهنية والثقافية والنفسية"، حسب بيان صدر بتوقيعه، في إيحاء بأن هذا المجلس بمثابة تحضير لعمل حكومة ما تزال قيد الغيب والتكهنات.

وعقدت الهيئة السياسية للتيار الصدري، أولى اجتماعاتها في بغداد، وضمت عددا كبيرا من نواب الكتلة الفائزين. وقال رئيسها نصار الربيعي، إن "على الكتلة النيابية الصدرية مهام جسيمة في المرحلة المقبلة". ويبقى الانطباع الذي تركته الهيئة هو أن اختيار رئيس الوزراء المقبل أمر مفتوح للمفاوضات.

وتقول مصادر سياسية إن الصدر لا يستطيع أن يشكل الحكومة، ولن يُسمح له بأن تكون لها اليد العليا في تشكيلها، كما أنه لا يستطيع البقاء خارجها ليخسر ما تنطوي عليه من منافع وامتيازات وحصص، عاش عليها تياره، مثلما عاشت عليها القوى الشيعية المنافسة له، عندما ظلا يتشاركان المنافع والحصص.

وتؤكد المصادر، أن المالكي لن يرضى بأقل من أن تكون يده هي العليا في تشكيل الحكومة. وبالدرجة الأولى أن يكون هو رئيس الوزراء المقبل. وإيران تبدو مطمئنة إلى أن هذا هو ما سوف يحصل، فهي لم تجند ضغوطها داخل العراق وخارجه من أن أجل تنتهي بأقل من ذلك، وأجواؤها تبدو هادئة تماما، لاسيما وأن فريق الحرس الثوري الذي يشارك في المفاوضات بين الكتل، لم تصدر عنه أي إشارات تثير القلق.

وفي ضوء المعطيات الحالية وحساباتها فإن الصدر سوف يعاني كثيرا من مشاعر المرارة، بأنه تم الطعن به من قبل إيران وحلفائها الأكثر قربا لها منه. إلا أنه لن يستطيع المبالغة في إظهار هذه المشاعر، وسوف يضطر إلى "تسويق" فكرة "وحدة البيت الشيعي" أو "الوحدة الوطنية" أو أي يشبه هذه الشعارات التي تعني القبول بأن يكون شريكا ثانويا في الحكومة، بدلا من أن يكون على رأسها.

ولا يبدو خيار الذهاب إلى المعارضة، من دون حصة في الحكومة، عمليا بالنسبة إلى التيار الصدري، لأنه يعني شيئين: إفلاس التيار ماديا بما لا يمكّنه من دفع رواتب سراياه ومنتسبيه، من جهة، وخروجهم إلى الشارع للوقوف في صدارة الاحتجاجات من جهة أخرى.

وقد يمثل خيار المعارضة إغراء لتيار الاحتجاجات الذي يريد تغيير النظام، وذلك أملا بأن يكسب إلى صفه قوة مسلحة تنقل سكاكينها وبنادقها من كتف قتل المتظاهرين إلى كتف الدفاع عنهم، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى إسقاط حكومة المالكي في غضون بضعة أشهر.

ويقول متابعون إن إيران لن تسمح بذلك، كما أن المرجعية في النجف سوف تحول دونه أيضا. ولكن الدافع الأهم هو أن الصدر ليس من دون مثالب يمكن أن تشكل تهديدا شخصيا له، كما أنه ليس منيعا أمام إغراءات الامتيازات، التي يدرك أن تياره بحاجة لها.

ولن يكون من المستبعد أن يتلقى دعوة لزيارة إيران أو قطر، فيحصل منهما على "استثمارات" لتعزيز "الوحدة الوطنية".

ويعتقد أن الصدر سينحو في النهاية لخيار إرضاء إيران والتعايش مع نفوذ جماعاتها، حتى وإن كان الأمر يبدو صعبا من منظور خطابه الشعبوي. ولطالما أخذ الصدر بهذا الخيار على امتداد الـ18 سنة الماضية. ولن يكون كثيرا عليه أن يتعايش معه 4 سنوات أخرى، لأن باقي الخيارات الأخرى صعبة، ذلك أن "الفوز" في الانتخابات بشعبوية لا تعرف ماذا تريد أو مع مَن تقف، مشكلة.

فوز بلا مخرج

تحركات بريطانية حثيثة لتوثيق التقارب مع السعودية

الرياض - استهلت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تراس الاثنين جولتها الخليجية بزيارة للمملكة العربية السعودية، التقت خلالها بنظيرها السعودي الأمير فيصل بن فرحان، حيث جرى بحث سبل تطوير العلاقات الثنائية وعقد شراكات تجارية أوثق.

ووفق وكالة الأنباء السعودية، فقد تم خلال اللقاء استعراض العلاقات السعودية - البريطانية المتينة والتاريخية، وفرص تعزيزها في المجالات كافة، كما ناقش الجانبان الجهود السعودية - البريطانية في إرساء دعائم السلام والأمن والاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط والعالم.

وتسعى بريطانيا منذ انسحابها من الاتحاد الأوروبي (بريكست) في فبراير من العام الماضي، إلى تنويع شركائها الدوليين لدعم خطة تعافي اقتصادها. وتعد دول الخليج وخصوصا السعودية إحدى الوجهات المفضلة لدى المملكة المتحدة، إلى جانب دول الكومنولث (أستراليا وكندا، ونيوزلندا وباكستان، والهند).

وبدأت بريطانيا الشهر الجاري خطوات أولى للتفاوض حول توقيع اتفاقية تجارة حرة مع السعودية وعدد من دول الخليج الأخرى، في ظل تعثر المفاوضات بينها وبين الولايات المتحدة حول اتفاقية شبيهة نتيجة عدم حماسة إدارة جو بايدن التي تذرعت بوجود أولويات أخرى لديها.

ونقلت وكالة "بلومبرغ" في وقت سابق بيانا عن وزارة التجارة الدولية البريطانية بشأن مفاوضات تجري للتوصل إلى اتفاقية تجارة بين بريطانيا ومجلس التعاون الخليجي، الذي يضم إلى جانب السعودية كلا من الإمارات وقطر والبحرين وسلطنة عمان والكويت، وتسعى لندن للبدء في تنفيذ الاتفاقية في عام 2022.

وتعد دول الخليج الشريك الاقتصادي الرابع لبريطانيا، بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، وترنو لندن إلى تعزيز ذلك لاسيما مع بداية تعافي اقتصاديات هذه الدول من جائحة كورونا، فضلا عن أن بريطانيا تضع نصب عينيها ما تمثله "رؤية 2030" من فرص استثمارية هامة جدا في السعودية.

وتأتي المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة مع السعودية وباقي دول الخليج في الوقت الذي نجح فيه صندوق الاستثمارات العامة السعودي في الاستحواذ على نادي "نيوكاسل يونايتد"، الذي كان يملكه الملياردير البريطاني مايك آشلي بمبلغ 350 مليون جنيه إسترليني، وذلك بعد انتظار استمر لعام ونصف العام للحصول على موافقة رابطة الدوري الإنجليزي.

ويعتقد أن زيارة وزيرة الخارجية البريطانية للسعودية وعدد من دول الخليج، بينها قطر، تستهدف التسريع في نسق المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة، دون أن يعني ذلك إغفال باقي ملفات التعاون الحيوية، حيث إن هناك حرصا بريطانيا على توثيق الروابط الدفاعية والأمنية والدبلوماسية مع المملكة وباقي دول الخليج.

وتبدو مواقف بريطانيا والسعودية بخصوص الملفات الإقليمية متناغمة على الأقل ظاهريا، وسبق وأن أعلنت لندن عن ترحيبها بالمفاوضات الجارية بين الرياض وطهران.

وكانت بريطانيا عينت في فبراير الماضي إدوارد ليستر مبعوثا خاصا لمنطقة الخليج، في خطوة لتعزيز العلاقات مع الدول الخليجية، لاسيما بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، وأيضا في سياق استثمار الرغبة الأميركية في الانسحاب التدريجي من المنطقة.

ويعتقد متابعون أن بريطانيا حريصة أكثر من أي وقت مضى على تسويق مواقف دبلوماسية أقرب للسعودية، لتحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية في ظل ما تواجهه من تحديات ما بعد بريكست.

وقد أظهرت ليز تراس منذ تعيينها بوزارة الخارجية في تعديل وزاري تم الشهر الماضي، حرصها على تحقيق مآرب اقتصادية وتجارية إلى جانب تنفيذ جدول الأعمال الدبلوماسي والدفاعي والأمني، أملا في تعزيز نفوذ بلدها على الساحة الدولية بعد خروجه من الاتحاد الأوروبي.

وقالت تراس في وقت سابق "أريد علاقة تجارية واستثمارية أوثق مع الخليج، وأن نتعاون أكثر في قضايا مثل تبادل المعلومات الاستخباراتية والتنمية والأمن والدفاع".

اتفاقية التجارة الحرة تتصدر أولويات ليز تراس

الحوثيون يحوّلون عبدية مأرب إلى منطقة منكوبة

مأرب (اليمن) - تشهد أنحاء في محافظة مأرب الاستراتيجية قتالا شرسا بين قوات الحكومة اليمنية المدعومة من التحالف العربي بقيادة السعودية، والمتمردين الحوثيين المدعومين من إيران الذين يحاولون السيطرة على هذه المحافظة الواقعة على بعد نحو 170 كيلومترا من العاصمة صنعاء.

ويشكل ما يحدث في مديرية العبدية الواقعة على بعد 90 كيلومترا جنوب مأرب أحد أبشع مظاهر هذا القتال، حيث تفرض جماعة الحوثيين حصارا خانقا عليها وتمنع مرور المساعدات وقوافل الإغاثة لنجدة سكانها.

وأعلن الحوثيون الأحد الماضي سيطرتهم على مركز العبدية، بيد أن الحكومة نفت ذلك واتهمت المتمردين بفرض حصار خانق على أكثر من 35 ألف مدني يعيشون في المنطقة، ومنعهم من الحصول على الغذاء والدواء والمساعدات الإنسانية.

ورغم بعد العبدية نسبيا عن مركز محافظة مأرب مقارنة بمناطق المواجهات في مديريتي الجوبة (نحو 30 كيلومترا جنوبا) وصرواح (25 كيلومترا غربا)، إلا أن سقوطها في أيدي الحوثيين يمنحهم "دفعة معنوية" لمواصلة هجومهم نحو مركز المحافظة.

وتحظى المديرية بأهمية رمزية كونها معقلا لقادة عسكريين كبار في الجيش اليمني منهم اللواء عبدالرب الشدادي الذي قتل في معارك مع الحوثيين مطلع أكتوبر 2016.

وكانت جماعة الحوثي تمكنت في الثاني والعشرين من سبتمبر الماضي من السيطرة على بلدة حريب شرقي مدينة مأرب المتاخمة لمديرية العبدية بعد معارك مع القوات الحكومية. واستغل الحوثيون تراجع القوات الحكومية للاستمرار في الهجوم والضغط العسكري وصولا إلى العبدية التي انتشروا في محيطها وفرضوا عليها حصارا خانقا.

وفشلت القوات الحكومية في مد قواتها في العبدية بالعتاد والسلاح نتيجة تحكم الحوثيين بجميع المنافذ والمناطق المحاذية لها، فالعبدية محاطة بمنطقة قانية التابعة للبيضاء جنوبا، وبلدة عين بشبوة غربا، ومنطقة حريب التابعة لمأرب شرقا، ومديرية ماهلية التابعة لمأرب أيضا شمالا، وجميع هذه المناطق خاضعة لسيطرة الحوثيين.

وتحذر منظمات أممية من تسبّب الحصار الذي يفرضه الحوثيون على العبدية في مأساة إنسانية في المديرية، حيث لا يتمكن السكان من الانتقال منها وإليها.

وكان مكتب وزارة حقوق الإنسان اليمنية بمأرب أعلن في تقرير صدر في الثالث من أكتوبر عن وفاة 3 أشخاص في المديرية بعد منعهم من الانتقال إلى مركز مأرب لتلقي الرعاية الصحية.

واتهم المكتب الحوثيين بشن قصف بالصواريخ والأسلحة الثقيلة والمدفعية على المديرية أسفر عن إصابة 135 مدنيا بينهم 31 امرأة و17 طفلا.

وأعلنت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات (غير حكومية) الأربعاء الماضي عن مقتل 9 مدنيين وإصابة 123 آخرين جراء قصف شنه الحوثيون على المناطق الآهلة بالسكان في العبدية منذ الثالث والعشرين من سبتمبر حتى الثالث عشر من أكتوبر الجاري.

وعلى مدار الأسابيع الثلاثة الماضية أطلقت الحكومة اليمنية مناشدات عدة إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتدخل والضغط على الحوثيين لفك الحصار عن سكان العبدية دون جدوى.

واتهم مكتب الصحة العامة والسكان في مأرب "ميليشيا الحوثي بقصف مستشفى مديرية العبدية الوحيد، ومركز الأطفال داخله أثناء تلقي عدد من الأطفال والجرحى المدنيين العلاج ما ألحق أضرارا في أقسامه ودفع إدارته إلى إخلائه".

وأضاف أن "قصف المستشفى جاء في حين تمنع ميليشيا الحوثي وصول الأدوية والمستلزمات والطواقم الطبية إلى المديرية منذ فرضها الحصار عليها في الحادي والعشرين من سبتمبر الماضي، متسببة في تهديد حياة 37 ألف نسمة".

وفي ظل التراخي الدولي في الضغط باتجاه فك الحصار عن العبدية يكثف التحالف العربي الداعم للقوات الحكومية غاراته الجوية على مواقع الحوثيين في محيط المنطقة محاولا فك الحصار عنها وإعاقة توغل الحوثيين نحو مركز ومناطق المديرية.

وشن التحالف، وفق بيانات شبه يومية، العشرات من الضربات الجوية أسفرت عن مقتل المئات من مسلحي جماعة الحوثي. لكن الدعم الجوي للقوات الحكومية المرابطة داخل المديرية ليس كافيا لوقف زحف الحوثيين في ظل انقطاع تام لأي مساندة برية ونفاد السلاح والذخيرة عنها.

> **35**
> **ألف مدني يحاصرهم الحوثيون في العبدية ويمنعون عنهم الغذاء والدواء والمساعدات الإنسانية**

وعقب ساعات من إعلان الحوثيين سيطرتهم على العبدية، دعت الولايات المتحدة الجماعة إلى وقف هجومها العسكري نحو مأرب وفتح ممرات آمنة للمساعدات بشكل فوري.

واتهمت الخارجية الأميركية في بيان الأحد الحوثيين بـ"إعاقة حركة الأشخاص والمساعدات الإنسانية ومنع الخدمات الأساسية من الوصول إلى 35 ألفا من سكان مديرية العبدية"، لكن هذه الاتهامات لا تجد صداها لدى الجانب المعني.

ومنذ بداية فبراير الماضي كثف الحوثيون هجماتهم على مأرب للسيطرة على آهم معاقل الحكومة، حيث المقر الرئيس لوزارة الدفاع كما تضم ثروات من النفط والغاز ومحطة لتوليد الكهرباء تعمل بالغاز الطبيعي كانت قبل الحرب تغذي معظم المحافظات بالتيار الكهربائي.

ويشهد اليمن حربا منذ نحو 7 سنوات أودت بحياة أكثر من 233 ألفا. ويرى مراقبون أن لا أفق على المدى المنظور لإنهاء الصراع مع استمرار الغطاء الإيراني للمتمردين وعدم توفر إرادة دولية حقيقية لوضع حد للنزاع.